مصر وإفريقيا بين الثوابت والمتغيرات
رؤية نقدية
Egypt and Africa between constants and variables
A Critical View

أحمد مجدي حجازي*
magdhegazy47@gmail.com

إطلالة أولية:

تُعد القارة السمراء؛ أفريقيا إحدى الفضاءات المحورية التاريخية للسياسة الخارجية المصرية، كما تُعتبر دول حوض النيل أحد أهم دوائر الاهتمام المصري، حيث يمثل نهر النيل، الذي يمتد من منابعه الاستوائية حتى مصبه في البحر المتوسط مسافة 6650 كم (4157 ميلًا) شريان الحياة والاستقرار. ويقع نهر النيل داخل تسع دول أفريقية منهم: بروندي، راوندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، كينيا، أثيوبيا (دول المنبع)، والسودان ومصر (دول المصب). ولا شك أن الأهداف والمصالح المصرية في أفريقيا تشكل اهتمامًا مصيريًّا، ومن هنا – وكما تشير الوقائع التاريخية – أن مصر قامت بأدوار وطنية وتنموية من أجل دعم الدول الأفريقية على مر التاريخ، حيث تمثل ذلك الدعم في حركات التحرر من أجل استقلال تلك الدول وانتشالها من تحت نير الاحتلال، كما كانت مصر من الدول الرائدة في العمل الأفريقي المشترك، ولعل اطلاق منظمة الوحدة

* نائب رئيس جامعة السادس من أكتوبر، وعميد كلية الآداب جامعة القاهرة "سابقاً".

الأفريقية بمبادرة مصـــرية تعكس الدعم الحقيقي للدول الأفريقية من أجل التقدم والرقي الإنساني.

ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الورقة الكشف عن العلاقات المصرية الأفريقية وبيان الســياســة الخارجية لمصــر في مراحل ثباتها وتحولها، واســتشــراف مستقبلها[1]، حيث نعرض:

أولًا: لركائز المحورية للسـياسـة المصـرية التي ترتكن على مبادئ حضـارية وتاريخية تشكل محورًا جوهريًّا للمصالح المشتركة بين مصر كدولة أفريقية ودول القارة ككل. ثم نعرج **ثانيًّا** لنبرز الأهداف والمصـالح المشـتركة بين مصـر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي، وهنا نجد لزامًا علينا أن نتناول **ثالثًا** المناقشـــات الدائرة حول ما نطلق عليها "**أزمة البقاء أو أزمة المصـــير**"، حيث نبين أوجه الخلافات المصـــرية مع دول حوض النيل، وخاصـــة مع دولة أثيوبيا (ســـد النهضـة)، والحلول ومسارات التطور، وسيناريوهات العمل المشترك لتجنب تفاقم الأزمة. ونحاول **رابعًا** تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور مصـر في علاقتها بدول حوض النيل والقرن الأفريقي.

أولًا: اهتمام مصر بشعوب أفريقيا[2]

1. **البعد الجيواسـتراتيجي والتجاري:** من الحقائق الثابتة أن مصـر دولة أفريقية، ارتبطت منذ القدم وطوال تاريخها الطويل بشـــعوب حوض النيل والقرن الأفريقي. وتشـــير الوقائع التاريخية أن هذا الارتباط بدأ في العهد الفرعوني، فكانت العلاقات التجارية والاقتصـــادية منذ ذلك العهد محل الاهتمام. وترجع أول محاولة مسجلة عند الفراعنة لضمان علاقات تجارية مع هذا الأقليم إلى

الأسرة الخامسة حين أرسل الملك ساوريع حملة ناجحة عبر الصحراء الشرقية وعلى طول الساحل الأفريقي.

ولم تكن تلك الرحلة الوحيدة في ذلك العصـــر حيث خرجت رحلة أخرى سيرتها الملكة حتشبسوت إلى ما يسمى بلاد بوثت (المنطقة الواقعة على النيل الأبيض، وتمتد حتى ســاحل البحر الأحمر حتى شــمال أرتيريا) والتي تؤكد على مدى اهتمام مصــر بإقامة علاقات ارتباطية بينها وبين دول أفريقيا وشعوبها.

وامتد هذا الاهتمام في التاريخ الحديث، ففي عهد محمد علي باشـــا ظهر هذا الاهتمام بصورة عملية خاصة بالسودان، وكان الهدف منه تأمين حاجة مصر من مياه النيل فضلاً عن تأمين الحدود الجنوبية لمصر، بخلاف الارتباط الاقتصادي والتجاري الذي ساد تلك الفترة بين الدولتين. وهنا أسس محمد علي مدينة الخرطوم، وقســـم الســـودان إلى مديريات وأدخل القانون التركي ليحل محل الأحكام العرفية التي كانت سائدة في تلك الفترة. وتطورت العلاقات في عهد عباس ومحمد سعيد حيث تم افتتاح أول مؤسسة تعليمية مصرية في الخرطوم، وتوسعت الحدود المصرية حتى شملت شرق السودان. ولما جاء الخديوي إسـماعيل اسـتأجرت مصـر مينائي سـواكن ومصـوع، وتوسعت في ارتيريا وضمتها إليها.

2. **البعد الثقافي والديني:** كانت لمصر المسيحية ومصر الإسلامية دورًا محوريًّا في نشـر المسـيحية والإسـلام بربوع القاهرة، وكانت الكنيسـة المصـرية هي الراعية لعدد من الكنائس الأرثوذكسـية الأفريقية خاصـة الكنيسـة الأثيوبية.

وكما كان الأزهر الشريف الحاضن للبعثات التي دخلت في العديد من الدول لتعليم مبادئ الإســـلام وقواعد اللغة العربية. حتى في مجال الرياضـــة، فقد أسست مصر الاتحاد الأفريقي لكرة القدم في عام 1957، والذي أصبح فيما بعد يضم أكثر من 50 دولة تحت اسم "الكاف".

وكانت مصـــر الدولة التي دعت إلى قيام منظمة الوحدة الوطنية الأفريقية (تحولت المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي اعتبارًا من عام 2002) التي تأســسـت في عام 67 مكونة من 32 دولة بهدف تقرير الوحدة والتضـــامن الأفريقي وتحقيق حياة أفضـل لشـعوب أفريقيا والتنسـيق فيما بين الحكومات لتعزيز كافة أوجه التعاون خاصـة في المجالات السـياسـية، والاقتصـادية، والتعليمية، والثقافية.

والملاحظ أن الدائرة الأفريقية كانت أحد منطلقات ثورة 1952 والتي احتضـنت قادة التحرر الوطني في القارة، وأظهرت القادة الذين قادوا المقاومة ضـد الاسـتعمار، ودعمهم بالسـلاح والمال وأيدتهم في ذلك على المسـتوى الدبلوماسي، ووقفت موقفًا قويًّا ضد الحركات الانفصالية التي كانت مدعومة بأفريقيا وأوربا لخلق مناطق نفوذ ومحاصـرة النشـاط السـوفيتي المتصـاعد. وأصـبحت مصـر في العهد الناصـري قبلة زعماء التحرر الأفريقي من ربقة الاسـتعمار الأوروبي، ولايزال هذا الرصـيد ماثلًا في الذاكرة الأفريقية مرتبطًا بمصر الناصرية ودورها المحوري في مقاومة الاستعمار في القارة التي تحتل المرتبة الثانية بعد قارات العالم بمســـاحة تقرب من خمس مســـاحة يابس الأرض، ويعيش بها نحو مليار نسمة أو نحو 15% من جملة سكان العالم.

كما يتوزعون جغرافيًّا على أربع وخمسين دولة في يابس القارة والجزر المحيطة بها. وتتعدد فيها اللغات واللهجات والأعراف والديانات نتيجة للتقسيم السياسي الأوروبي الاصطناعي. (3)

3. **البعد ا التنموي لأفريقيا:** قامت مصر بإنشاء صندوق فني للتعاون مع الدول الأفريقية في مجالات الخبرات الفنية والإدارية وإقامة المشروعات في مجال تشييد السدود ومحطات الري والصرف وعملت على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وإنشاء ما يزيد عن 50 فرعًا لشركات التجارة الخارجية تتولى الترويج للصادرات المصرية، كما أبرمت العديد من الاتفاقات التجارية وعمليات الصفقات المتكافئة مع العديد من الدول. وفي عام 1967 عندما قام العدو الإسرائيلي بالهجوم على مصر قامت الدول الأفريقية – عدا دولتي ليبريا وجنوب أفريقيا– بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ووقفت موقفًا مشرفًا مع الحقوق المصرية خلال المناقشات التي شهدتها أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة.

4. **تراجع الاهتمام وتشوه العلاقات المصرية الأفريقية:** على الرغم من الاهتمام المصري بأفريقيا والعلاقات التاريخية المتأصلة لشعوب القارة؛ إلا أن هذا الاهتمام وتلك العلاقات تراجعت إلى حدٍ كبير وشهدت فتورًا واضحًا منذ عام 1990، حيث فقدت مصر دورها المحوري في الشأن الأفريقي، وبدأت مرحلة الانحسار تتزايد، وحدثت فجوة في تلك العلاقات ولم تعد مصر مشاركة فاعلة في مجريات الأحداث لدرجة أن الدبلوماسية المصرية كانت فيما يشبه العزلة سواء فيما يتعلق بحل المنازعات وتسويتها، فكانت مصر بمثابة طرف

غائب عن مشاكل السودان سواء فيما يتعلق بالجنوب أو إقليم دارفور ولم يكن لمصر أي دور في اتفاقية نيفاشا التي اعترفت بحق تقرير المصير للجنوبين ذلك على الرغم من أن أي مشكلة سودانية تلقي بظلالها الكثيفة على أمن مصر القومي؛ بل والعربي، فالسودان يعتبر جسر التواصل بين العرب والأفارقة.

وهكذا يتضح تدني العلاقات المصرية الأفريقية في المراحل التالية للعهد الناصري على كافة المستويات، فالتجارة البينية كانت عند حدها الأدنى والعلاقات الثقافية أقل ما يمكن وصفها بأنها منعدمة، وعلى المستوى الدبلوماسي فقدت مصر ريادتها ودورها في أفريقيا، بل اسهمت في تراجع الثقة لدى الأفريقيين في الدور الذي يمكن أن تقوم به مصر لمساندة أفريقيا. وهنا تشوهت العلاقات المصرية الأفريقية في مجال تجارة الخدمات التي تحولت إلى علاقات فردية وليست على مستوى الدول، وكذلك في مجال الزراعة (عصب التنمية الأفريقية) مما جعل أفريقيا تصبح قبلة شركات ودول أخرى للاستثمار الزراعي وفي تطوير معدات آلات الزراعة في أفريقيا التي كانت مصر تستحوذ على هذا المجال من قبل.

والسؤال المطروح والأهم ما علاقة مصر بدول حوض النيل؟ وما أسباب الأزمة الراهنة؟

ثانيًا: الأهداف والمصالح المصرية في منطقة حوض النيل

تعد منطقة حوض النيل أحد أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية، حيث ترتبط مصر بدول حوض النيل ارتباطًا وثيقًا حضاريًا وتاريخيًا وجغرافيًا واقتصاديًا وأمنيًا، وقد تزامن الدور الإقليمي المصري مع دول حوض النيل مع قدم الدولة المصرية، وتواصل بشكل متقطع، أو متفاوت التأثير، حتى اللحظة الراهنة، وكان دور مصر ينحسر أو يتقلص بفعل التدخلات الأجنبية، حيث قامت القوى الأجنبية على مر التاريخ بتقليص هذا الدور وكان آخرها الاستعمار الأوروبي الذى حجم دور مصر في تلك المنطقة.

حرصت مصر على استمرار دورها بمنطقة حوض النيل، وأن تضطلع بمسئوليات تتناسب مع روابط مصر الطبيعية بدول الحوض، والمبنية على اعتبارات جغرافية ومصالح عديدة يأتي في مقدمتها نهر النيل، بالإضافة إلى الموقع المؤثر، والقدرات البشرية والعسكرية والثقل الحضاري والثقافي، إلى غير ذلك من اعتبارات تؤهل مصر بالفعل كي تكون فاعلاً إقليميًا في موازين القوى والاتجاهات السائدة بحوض النيل.

وعلى الرغم من الأزمات التي تعرض لها الدور الإقليمي المصري والسياسة المصرية في أفريقيا منذ أواخر السبعينيات وحتى ثورة 25 يناير 2011، والتي تمثلت أهم مظاهرها في تراجع الدائرة الأفريقية في اهتمامات السياسة المصرية الفعلية، ولعل أهم مظاهر تلك الفترة يتمثل في جمود الحركة المصرية الفاعلة في منطقة المصالح الحيوية (حوض النيل) وتنامى موجات عدم التعاطف أو الترحيب بالتعاون والتكامل مع مصر؛ إلا أن الفترة الحالية وتحديدًا منذ توقيع

خمس دول من دول المنابع (إثيوبيا– أوغندا– كينيا– رواندا– تنزانيا) في مايو 2010 وبوروندي في 28 فبراير 2011 على الاتفاق الإطارى شهدت نشاطًا ملحوظًا ومتصاعدًا في كافة المجالات .

ولا شك أن لغة الخطاب السياسي أصبحت أكثر تحديدًا تجاه دائرة حوض النيل، التي عادت لتحتل المرتبة الأولى حاليًا في مجالات الحركة المصرية، بينما تراجعت الدائرة الشرق أوسطية نسبيًا على ضوء تعثر المسيرة السلمية وجمود عملية التسوية، الأمر الذى يفرض على مصر حتمية تحديد مصالحها فى المنطقة وبقدر من الشفافية لا يجعل تلك المصالح تتقاطع ومصالح وأهداف القوى الأجنبية والإقليمية الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة المصالح المصرية وفقًا لأسبقياتها على النحو التالي:

أ – مصالح مصيرية في مياه النيل (مصلحة بقاء):

تعتبر حقوق ومصالح مصر المائية من موارد مياه نهر النيل، أهم المصالح المصرية على وجه الإطلاق، وتندرج ضمن مصفوفة المصالح المصيرية، حيث تتوقف عليها حياة وبقاء الشعب المصري، فحصة مصر من موارد مياه النيل والبالغة 55.5 مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط والمقننة باتفاقيات دولية، خاصة مع السودان، تعد على قدر كبير من الأهمية لمصر، إذ تمثل 91٪ من المياه المتاحة من كافة المصادر، أمّا الباقي فيتمثل فيما هو متاح من مياه جوفية ومياه الصرف والتي تقدر بنحو 8٪ ، وما يتاح من الأمطار وتمثل نسبة1٪ ، وإذا اعتبرنا أن المياه الجوفية ومياه الصرف هي في الأصل من مصادر نيلية فإن كل شيء

في مصـــر يعتمد على مياه النيل، وهنا مكمن الخطورة فبقاء المصـــريين كشـــعب وحضـــارة يعتمد في الواقع على مياه النيل الأمر الذى يزيد من درجة هذه الخطورة.

كذلك فإن مصـــر لا تســـتطيع أن تتحكم بمفردها في نهر النيل وموارده إلا بالتعاون مع دول حوض النيل التسـع الأخرى والذين أصـبحوا عشـرة دول اعتبارًا من يوليو 2011م, بالإضـافة إلى القوى الدولية الكبرى ذات المصـالح المتداخلة في الإقليم، كما أن مستقبل التنمية في مصر في ضوء تزايد السكان لا يمكن أن يتم إلا بزيادة الموارد المائية المتاحة من نهر النيل، وتدخل مصر عصـر الفقر المائي حيث إن متوسـط نصـيب الفرد السـنوي في مصـر من المياه حاليًا 700 م3 سـنويًا والحد الأدنى العالمي لنصـيب الفرد سـنويًا من المياه هو 1000م3 في السنة.

ارتباطًا بذلك، يصـبح من الضـروري مواجهة توجهات التدخل الخارجي التي تسـعى لتسـييس قضـية المياه وإدخالها في حسـابات معالجة مشـكلة المياه في الشـرق الأوسـط أو الترويج لفكرة تسـويق المياه. سـبق أن تبنت دول تجمع شـــرق أفريقيا إتجاهًا يدعو لعدم الالتزام باتفاقات مياه النيل مع مصـر، والانتفاع بمياه بحيرة فيكتوريا دون التنسـيق مع مصـر، والترويج لمبادئ تسـويق المياه للسـودان ومصـر أو مبادلتها بالبترول، ومطالبتها لمصـــر بإقامة مشـــروعات للحفاظ على البيئة فى دول حوض النيل – الدعوة في إطار المجلس الوزاري للمياه في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي لبحث إمكانية نقل مياه الأنهار خارج أحواضـــها لتوفير احتياجات الدول

الأفريقية التي تعانى من نقص المياه)، ولعل افتتاح إثيوبيا سد (T K 5) " ت ك 5 " المقام على أحد فروع نهر عطبرة فى فبراير 2009م ، و" تيكيزى " الذى يقع فى إقليم تيجر الشمالي على نهر التيكيزى في أكتوبر 2009م دون علم مصر وإعلانها في 30 مارس 2011م عند بدء إنشائها "سد النهضة العظيم على النيل الأزرق "، وتقييم السياسيين بانفراد إثيوبيا بالعمل فى السد دون إخطار يعد فرضًا لأمر واقع وسابقة خطيرة .[4]

ب- مصالح حيوية (ضمان الاستقرار في السودان) وتتمثل في الآتي[5] :

تحرص مصر على دعم أمن السودان واستقراره وتعزيز الروابط بين جنوب السودان وشماله للدفع بفرص الحفاظ على ضمان قيام علاقات مستقرة بين شمال وجنوب السودان، وقد ساهمت مصر فى دعم جنوب السودان حتى قبل انفصاله من خلال **الآتي** :

- إنشاء عدد (2) مستشفى بمدينتي (جوبا – واو) مع إرسال قوافل طبية تعد بمثابة مستشفيات متنقلة بشكل دوري إلى كافة الأقاليم السودانية.
- إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم بالإضافة إلى إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية بمدينة " جوبا " في جنوب السودان وعدد (3) مدارس ثانوية وصناعية كل منها مزودة بورشة تدريب مهني بكل من (جوبا , واو, الرنك) .
- المشاركة فى لجنة إعادة إعمار جنوب السودان وإقامة بعض المشروعات (مزرعة ومركز إرشادي تطبيقي على مساحة ألف فدان في مدينة الرنك –

مركز بيطري في مدينة ملكال – مستشفى متكامل بمدينة واو – مدرسة فنية وورشة نجارة بمدينة جوبا بولاية بحر الغزال) .

- اتفاق الجانبين على إنشاء شركة مصرية / جنوب سودانية للمشروعات الكهربائية وتوليد الطاقة بجنوب السودان حيث تقوم مصر بإضاءة "4" مدن تشمل (واو – رومبيك – بور – يامبيو) بحيث توفر مصر المولدات والمحولات والمعدات وتتحمل حكومة جنوب السودان تكلفة إنشاء الشبكات.
- إنشاء مصر محطتي كهرباء في جنوب السودان بقيمة (150) مليون دولار في مدينتي (جوبا – واو) كمنحة مصرية لأبناء جنوب السودان وقد تم الاتفاق خلال الدورة (الرابعة) لاجتماعات اللجنة العليا المصرية / السودانية التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة (8 –13 يناير 2006) على قيام الجانب المصري بزيادة التوليد الكهربائي وتوسيع الشبكات الكهربائية في كل من مدينتي واو وجوبا.
- مشاركة مصر بمندوبين عسكري وشرطي في بعثتي الأمم المتحدة بكل من جنوب السودان ودارفور .

ج المصالح العسكرية والأمنية:

تتركز في الحفاظ على حقوق مصر ومصالحها القومية في القارة، وتأمين عمق الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي لمصر، مع الحفاظ على أمن واستقرار الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، **وذلك من خلال الآتي** :

- تأمين نطاق الأمن الحيوي على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي خاصة (المداخل الجنوبية للبحر الأحمر في ظل تزايد معدلات أعمال القرصنة البحرية – حوض النيل).
- الحد من الوجود العسكري الأجنبي خاصة في دول حوض النيل والقرن الأفريقي باعتباره يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري.
- تعزيز ثقل الدور المصري داخل دوائر الاهتمام الرئيسة للأمن القومي المصري وخاصة بدول حوض النيل.

الأهداف والمصالح المصرية مع دول منطقة القرن الأفريقي

لمصر مصالح متعددة في منطقة القرن الأفريقي وهي تعتبر أيضًا مصالح عربية، وسوف يتم تناولها بمفهومها الشامل (سياسي – عسكري – اقتصادي – اجتماعي) [1].

الأهداف والمصالح السياسية والأمنية :

أ – تأمين العمق المصري ضد أي قصف يمكن أن يوجه إليه من القطع البحرية المعادية من البحر الأحمر، ومع وجود السد العالي ومحطات الكهرباء ودخولها في مرمي الصواريخ سطح أرض المعادية، فإن هذا الاتجاه يعتبر اتجاهًا استراتيجيًّا هامًا بالنسبة للأمن القومي المصري .

ب – تأمين جزر البحر الأحمر، ومنع استخدامها بواسطة أي قوة معادية لمصر .

ج –تحقيق الهدوء والاســـتقرار في دول حوض البحر الأحمر والقرن الأفريقي يمكن من تحقيق المناخ الملائم لتحقيق التعاون الشـــامل مع دول القرن الأفريقي، لإجراء التنمية الشـــاملة في مصـــر وخفض حجم الموازنة العسكرية .

د – العمل على تقليل فرص التواجد العسكري الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصـرية بدول القرن الأفريقي باعتباره تهديد للملاحة على البحر الأحمر وقناة السويس من جهة وأمن الخليج العربي الذي يعد أحد الحلقات الوثيقة بدوائر الأمن القومي المصري من جهة أخري [6].

هـ – زيادة التنسـيق السـياسـي مع دول القرن الأفريقي وخاصـة إريتريا وأثيوبيا ســـيؤدي إلى إبعاد الوجود الأجنبي من منطقة القرن الأفريقي، خاصـــة الوجود الإسرائيلي فيه .

و– تنمية العلاقات السـياسـية مع الدول المعنية بالبحر الأحمر بهدف ضـمان تحديد موقفها من أمن البحر الأحمر .

ز– تأمين المضـــايق المائية، حيث يمثل البحر الأحمر أسـلوبًا للضـغط على إسرائيل وعلى حريتها في الملاحة فيه، خاصـة في مضـيق (باب المندب) ومضـيق (العقبة) وقد أدى تطابق المصـالح الاسـتراتيجية بين كل من إسرائيل واثيوبيا، ثم بين إسرائيل وإريتريا، إلى قيام إسرائيل بمساعدة إريتريا لاحتلال جزز (حنيش) اليمنية .

ح – في حالـة عدم وجود قوات عربية لتنفيذ اســـتراتيجية أمنية فيجب احتواء العناصـر الفاعلة من القوى الكبرى خاصـة الولايات المتحدة بهدف ايجاد

آليات مشتركة لتأمين البحر الأحمر بما يحافظ على مصالحها ومصالحنا أيضًا.

ثالثًا: مصر ونهر النيل؛ أزمة العلاقات المصرية الأثيوبية:(7)

1. **الخلافات المصـــرية مع دول حوض النيل وأزمة الألفية:** في بداية عام 2011 أعلنت أثيوبيا عن مشـــروع بناء ســـد على النيل الأزرق (ســـد الألفية) بهدف توليد الطاقة الكهرومائية بقدرة 5.250 ميجاوات بمنطقة بني مشـنقول جوموز على بعد نحو 20–40 كيلو مترا من حدود أثيوبيا مع السودان، بتكلفة تبلغ نحو 4.8 مليار دولار.

وقد أثار إعلان أثيوبيا بناء الســـد جدلاً واســـعًا وتباينت المعلومات المتاحة فالحقائق العلمية من خلال الدراسات الأمريكية التي أجريت عام 1964 وما تلاها من أبحاث تؤكد أن ســعة الخزان تتراوح بين 11.1 و 24.3 مليار م3 . إلا أن تصريحات المسئوليين الأثيوبين الأخيرة ذكرت أرقامًا أخرى حول ســعة الخزان، وصــلت إلى 62 ثم 67 مليار م3. بيد أنه لا يوجد علميًا ما يؤكد تلك البيانات. وكانت الدراســـات حول ســـد الألفية قد بدأت من عام 1946 بواسـطة مكتب الاسـتصـلاح الأمريكي في دراسـة موسـعة حددت 26 موقعًا لإنشـاء السـدود أهمها أربعة سـدود على النيل الأزرق الرئيســي وحمل ســد الألفية في تلك الســنة اســم ســد بوردر Border.

وبعد أن اعلنت الحكومة الأثيوبية تدشين المشروع واسناده إلى شركة Salini construttori الإيطالية واطلقت عليه مشـروع اكس Project

X قامت بالفعل بوضـــح حجر الأســـاس للمشـــروع في 2 أبريل 2011 وقررت تغيير الاســـم إلى ســـد الألفية الكبير Grand Millennium Dram ثم تغيير الاسـم للمرة التالية في الشـهر نفسـه ليصـبح سـد النهضة الأثيوبي الكبير.[8]

وبناء عليه ظهر الخلاف داخل دول حوض النيل وتفاصيله كالتالي:

- يبلغ حجم مياه الأمطار الهابضة داخل حوض ال نيل 1660 مليار متر3 سنويًّا لا يستغل منها سوى مالا يمثل حصة مصر الثابتة منذ 50 عامًا والباقي يُفقد أمّا بالتبخر أو في المســـتنقعات والأحراش أو يذهب إلى المحيط.
- إن احتياجات مصـــر من المياه ســـتفوق مواردها الحالية بحلول عام 1917بسبب النمو السكاني السريع ونتيجة للتوسع التنموي، وتشير التقارير الصادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار أن مصر ستحتاج بحلول عام 1917 نحو 82.2 مليار م3
- تعتبر مصر من الدول المصنفة تحت خط الفقر المائي حيث يبلغ نصيب الفرد 860 مترًا مكعبًا ســـنويًّا في حين أن خط الفقر المائي يبدأ من 1000متر م2 إضافة إلى محدودية موارد مصر من المياه الجوفية.
- محاولة بعض دول حوض النيل التشـــكيك أو الطعن في اتفاقيات عام 1929، 1959، باعتبار أنها اتفاقيات وقعها الاستعمار نيابة عن أطرافها.
- رفض بعض الدول مبادرة حوض النيل التي قدمتها مصـــر عام 1997 والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعظيم الاســتفادة من مياه النيل

بسبب تمسك مصر والسودان بثلاثة بنود تتعلق ب(1) الاعتراف بحقوق مصر والسودان التاريخية التي تنظمها المعاهدات الدولية وتنظم التعاون بين الدول في دراسة وتنفيذ مشروعات النيل. (2) ضرورة الأخطار المسبق لدول المصب بأيّ إنشاءات ومشروعات تقام على النهر وفروعه بما يضمن تدفق مياه النهر دون عوائق. (3) الالتزام باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند نظر تعديل أيّ بند من البنود الأساسية للاتفاقية التي تمس مصالح دول الحوض وأمنها المائي.

- تقوم إسرائيل بدور أساسي للضغط على مصر وحصر دورها في المنطقة وذلك من خلال نفوذها داخل حوض نهر النيل وتقدم مساعدات مالية وفنية داخل حوض النهر مما يؤثر على حصة مصر ودعم عدم الاستقرار والأمن بمنطقة البحيرات العظمى للتأثير على مستقبل دول حوض النيل.

2. حقائق وثوابت تاريخية تؤكد موقف مصر من أزمة المياه أهمها:

- المكتسبات التاريخية في حق مصر في حصتها من المياه المستقرة والتي أكدتها الاتفاقيات المبرمة.
- لدى مصر غطاء قانوني دولي وتنظيمي يحميها من أي تدخل في مقدرات المياه حيث تم توقيع الاتفاقيات التالية: بروتوكول روما 1891- معاهدة أديس أبابا 1902 – معاهدة بين كل من بيريطانيا وإيطاليا وفرنسا 1906 تبادل مذكرات بين بيريطانيا وإيطاليا عام 1925، مذكرة القاهرة 1929، مذكرة 1938، مذكرة 1953، اتفاق مصر والسودان 1959، اتفاق أوغاندا عام 1991، اتفاق أثيوبيا عام 1993.

- مبدأ توارث المعاهدات الذي يدحض الزعم بعدم الالتزام بالاتفاقيات التي أبرمت في عهد الاستعمار (اتفاقية فينا لعام 1978)
- القواعد التي تحكم مشاركة البنك الدولي في تمويل أي مشروعات تقام على المجاري المائية الدولية أيّ التي تمر بأراضي وتقع على شواطئ أكثر من دولة، حيث يلزم مشاركة البنك الدولي في أيّ مشروعات تقام في أحدى دول النهر أن يحصل البنك مسبقًا على موافقة جميع دول الحوض (الدول المتشاطئة)

3. **أسباب تفاقم الأزمة:** ولما كانت هذه الحقائق تشكل الخلافات بين دول حوض النيل فإن هناك أسباب محورية تعكس سياسات دولة، وأبعاد اقتصادية وفنية وقانونية اسهمت في تفاقم الأزمة، وهو ما يمكن اختصاره في التالي:

- تعد الأزمة ظرف تاريخي تأصل بعد 1981 بمعنى أنها نتاج لتراكم أخطاء السياسة المصرية الخاصة تجاه الدول الأفريقية خاصة بعد العهد الناصري وترسخت بعده بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال مبارك عام 1995.
- تراجع الدور المصري في أفريقيا، فالعلاقات المصرية مع دول حوض النيل أصيبت بالتصحر والجفاف، ولم تعد تتعامل مصر مع دول الحوض على اعتبار أنها الفناء الخلفي لها، فأمن مصر المائي يبدأ من السودان البوابة الجنوبية نحو أفريقيا.
- تنامي الدور الإسرائيلي في دول حوض النيل، بسبب الفراغ الذي احدثه تراجع الدور المصري في أفريقيا، وليس خفيًّا أن استراتيجية أسرائيل منذ

أواخر الخمسينات اتجهت إلى محاولة تطويق العالم العربي والانقضاض عليه من الخلف. وكان الدخول إلى القارة الأفريقية والتركيز على دول حوض النيل وعلى رأسها أثيوبيا، للضغط على مصر، جزء من تلك الاستراتيجية. فأسهمت إسرائيل مع بناء السدود في كل من أثيوبيا وأوغاندا ونجحت في تمويل سد تيليزي وتم افتتاحه في 15/ 11/ 2009.

- إغفال مصر مشاركة أثيوبيا في إقامة مشروعات تنموية هي في حاجة ماسة إليها لسد احتياجات شعبها.
- تأزم العلاقة بين مصر وأثيوبيا بعد تدخل لصالح اريتريا ضد أثيوبيا.
- تعامل مصر مع أزمة سد الألفية أمّا بمنطق التعالي من منظور القوة أو رد الفعل لاحتواء ضغوط دول الحوض الراغبة في التنصل من الاتفاقيات والضامنة للحقوق المصرية التاريخية المكتسبة في مياه النيل.
- لم تنظر مصر بجدية إلى المصالح المشروعة لدول الحوض خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والذي تعد العلاقات التجارية أم مكوناته خاصة أن مصر ودول الحوض تجمعها اتفاقية الكوميسا التي تتيح لأطرافها علاقات متميزة في إطار منطقة التجارة الحرة بين دولها.
- غياب الدور المصري في مشكلة السودان حتى أصبح الانفصال بين شماله جنوبه أمرًا واقعًا.
- تم نسف الجسور بين مصر وأفريقيا بسبب عدم وجود للمؤسسات الثقافية المصرية بوزارة الثقافة، كما فشلت مصر في إنشاء جامعات مصرية في

الدول، ولم تسع مصر إلى إقامة مهرجانات وندوات ثقافية في العواصم والأقاليم الأفريقية.

- التوقف عن تقديم المنح الدراسية لأبناء هذه الدول في الأزهر الشريف والجامعات المصرية، كما لم تحاول زيادة مساحة البث الإعلامي الموجه باللغات القومية إلى هذه الدول. أو تزويدها بالكتب والأعمال الفنية والمصرية.

وهكذا غابت مصر عن أفريقيا وبعدت أفريقيا عن مصر، وسدت أسرائيل الفراغ وقدمت كل ما من شأنه دعم أفريقيا وتطويق مصر والسودان مائيًّا وتهديد أمنهما القومي والتسبب في نزاعات قد تطور إلى خوض حروب على المياه بين دول المنبع ودولتي المرور والمصب.

رابعًا: الرؤية المستقبلية لتفعيل دور مصر في علاقتها بدول حوض النيل والقرن الأفريقي:

1.ركائز الرؤية المستقبلية في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي:

- اتفاقية الكوميسا وكيفية توظيفها.
- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، واتاحة فرصة للنفاذ للأسواق.
- وجود روابط تاريخية بين مصـــر وهذه الدول في مختلف المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي والتجاري.
- المتابعة المســـتمرة للتدخل والوجود الأجنبي في الأقليم لعدم تأثيرها على مصالح وأهداف مصر اقتصاديًا.
- تعظيم الدور الإيجابي للاستثمارات المصرية على المستوى الثنائي وفقًا لترتيبات وأولويات المصـــالح المصـــرية مع دول حوض النيل كل على حدة. أهمية الحفاظ على علاقات حســـن الجوار مع الدول المجاورة (السودان – ليبيا) على نفس القدر، مع الاهتمام الرئيسي بدول حوض النيل والقرن الأفريقي (إريتريا – أثيوبيا) والحفاظ على حقوقنا المكتسبة من مياه النيل وتأمينها كلما أمكن ذلك كحد أدنى للمصالح .
- تنشـــيط التعاون العربي الأفريقي عن طريق التنســـيق بين حاجة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والعمل المشـــترك لصـــالح الشـــعوب ومن أجل أمن القارة الأفريقية.

- تبنى سياسة تهدف لتأمين المصالح المصرية واستعادة دورها الريادي بالمنطقة وبما يساهم فى الحصول على المساندة الدولية لوجهة النظر المصرية تجاه القضايا الإقليمية من ناحية، وخطط التنمية الاقتصادية المصرية من ناحية أخرى
- بناء أسس قوية لدور مصري فعال بمنطقة القرن الأفريقي وحوض النيل يأخذ في اعتباره المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة ويمهد المسرح السياسي في دول هذه المناطق لبناء أسس هذا الدور، كما يقوم على أساس مراعاة مصالح الدول العربية والأفريقية (الصومال – جيبوتي – السودان) في أثيوبيا، وكذلك مصالح أثيوبيا في هذه الدول.
- الاهتمام بالدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية الخاصة بالتراث الثقافي الأفريقي والعمل على دعم الثقة بين مصر والقرن الأفريقي ودول حوض النيل.
- ضرورة التواجد الثقافي والتنموي والإعلامي عن طريق القنوات التلفزيونية وتنظيم المعارض والمشاركة في المحافل التراثية.

2. الأهداف والمصالح المصرية مع أثيوبيا:

تعد أثيوبيا أحدى الدول الرئيسة في منطقة القرن الأفريقي وأهم دول منابع النيل على الإطلاق بالنسبة لمصر حيث إن نسبة المياه الوارد منها مقدرة عن أسوان بحو 84% من متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل وتعتبر المصالح المائية لمصر والمتمثلة في مواردها من مياه النيل أهم المصالح المصرية في أفريقيا في وجه الإطلاق. وفي نفس الوقت تمثل مصر لأثيوبيا وللقارة الأفريقية قوة

ودعمًا لا تجاريها فيه أيّ دولة أخرى في القارة فمصر بحكم موقعها الجيواستراتيجي المتحكم في أحد المداخل الرئيسية للقارة، وبحكم وزنها السياسي والثقافي والحضاري ودورها الرائد في حل مشاكل القارة المتمثلة في النزاعات والصراعات الحدودية والقبلية ومشاكل التنمية والبيئة وتراكم الديون الأفريقية، تؤثر بدرجة كبيرة في التنمية وتحقيق الاستقرار والرخاء والتقدم للشعوب الأفريقية. تلعب أثيوبيا دورًا محوريًّا في منطقة القرن الأفريقي ودول حوض النيل ولها ثقلها ووزنها في هذه المنطقة ويتطلب الأمن القومي المصري العمل علي استقرار المنطقة إلا أن إسرائيل تحاول بصفة مستمرة التدخل عن طريق أثيوبيا وإريتريا لتنفيذ سياستها للتأثير على الأمن القومي لمصر من الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي متمثلاً في إمكانية انقاص حصة مصر من مياه النيل ويشكل الوجود الإسرائيلي عنصر قلق للأمن القومي المصري والعربي حيث تتعاون مع كل من أثيوبيا وإريتريا كدول غير عربية للسيطرة علي مدخل البحر الأحمر واستخدم أثيوبيا كمنفذ للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا مما يشكل تهديدا للأمن القومي المصري والعربي. **لذلك يجب**

- السعي لزيادة دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول أفريقيا والعمل على زيادة الأرصدة المخصصة له .
- تقديم الخبرة الفنية في مجالات الزراعة والصناعة والمشروعات المائية مع الوضع في الاعتبار العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية في هذا المجال .
- حث البنوك وشركات التأمين العامة والخاصة على الدخول في مجال تقديم خدماتها لأسواق أثيوبيا ودول الجوار الجغرافي لها، على أن يكون

بنك التصدير والاستيراد الأفريقي وشركات التأمين الكبري في مقدمة هذه المؤسسات.

- العمل على توفير خطوط مواصلات جوية وبرية وبحرية مع أثيوبيا ودول القرن الأفريقي لزيادة معدلات النشاط التجاري مع هذه الدول .
- تشـــجيع رأس المال المصـــري والعربي ورأس المال الأثيوبي على إقامة مشـــروعات اقتصـــادية ثنائية مشـــتركة تخدم الطرفين وتســـاهم في تنفيذ مشروعات النهوض بالبنية الأساسية في أثيوبيا .
- التعاون العســـكري والأمني مع أثيوبيا بالقدر الذي يكفل الاطمئنان على قدرة الدولة في مواجهة التهديدات المحتملة الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار لها وتقليل الاعتماد على التدريب والتسليح الإسرائيلي تدريجيًّا، وذلك بزيادة التعاون مع أثيوبيا في مجالات التسـليح والتدريب والتصـنيع الحربي .
- عرض المعاونة في مجال صـــيانة الأســـلحة والمعدات بأثيوبيا وإمكانية تأهيل الكوادر الأثيوبية الفنية في المعاهد والكليات العسكرية بمصر على أن تكون إمّا في صورة منح أو تتم بسعر التكلفة فقط .
- التعاون في المجال الديني حيث يربط المذهب الأرثوزكســـي كل من مصـــر وأثيوبيا ولاشـــك أن التعاون الكنســـي والديني يوطد العلاقات بين البلدين، أمّا عن الإســلام فيجب أن ينشــط الأزهر لرعاية مســلمي أثيوبيا وتخصـــيص المنح اللازمة للطلاب المســـلمين بجامعة الأزهر ورعايتهم وتخصيص الدعم اللازم لهم لزيادة عناصر الروابط الدينية بين البلدين.

- العمل على تنمية الأنشـطة الرياضـية والفنية من خلال تبادل الزيارات للفرق الرياضـية والفنية والاشـتراك في الدورات الرياضـية والأعمال الفنية والمهرجانات الإقليمية لكلا الطرفين (مصـر وأثيوبيا) مع المشـاركة في الاحتفالات والأعياد القومية لأثيوبيا.
- إقامة المعارض الحضارية والثقافية والعمل على إيجاد قنوات للتعاون في المجال الثقافي وأيضًـا المجال السـياحي مع أثيوبيا مع أجل تنمية العلاقات الثقافية والسياحية .
- تطوير التعاون في المجال الصـحي عن طريق اسـتخدام المسـتشـفيات الطائرة والمجموعات والفرق الطبية العربية لتقديم العلاج اللازم وأجراء العمليات الطبية الحرجة بأثيوبيا .
- تدريب العاملين في أثيوبيا من المصـرين والعرب لتوعيتهم بطبيعة المجتمع الأثيوبي وخصوصيته وسبل التعامل معه وكذا لتوضيح أهمية وخطورة الدور الذي يجب أن يقوما به لتنمية العلاقات مع أثيوبيا وكذلك تقديم منح دراسـية لطلاب أثيوبيا مع اختيارهم من بين القبائل أو النخب ذات النفوذ في أثيوبيا ليتم التواصل معهم بعد عودتهم .
- التعاون مع أثيوبيا في المجال الإعلامي بزيادة المنح الخاصـة بتدريب الكوادر الإعلامية من صـحافة وإذاعة وتليفزيون وغير ذلك في مدينة الإنتاج الإعلامي في مصـر وكليات الإعلام في الجامعات المصـرية وبث البرامج باللغات الأثيوبية الرئيسـية (الامهرية والتيجرية) مما يوطد العلاقات بين البلدين .

3. الأهداف المصرية فى منطقة حوض النيل :

الأهـــداف الاقتصادية :يستند جوهرها على ترسيخ فكر التنمية الاقتصادية باســتغلال الإمكانيات الذاتية وتحقيق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل لتجاوز ســلبيات الأزمة الاقتصــادية التى تعانى منها كافة الدول الأفريقية[9]

أهداف عسكرية / أمنية : تستهدف أساسًا تأمين المصالح المصرية فى مجالاتها المختلفة والمساهمة فى خدمة الأهداف القومية من خلال العناصر **الآتية** :[10]

(1) تأمين نطاق الأمن الحيوى على الاتجاه الاســتراتيجى الجنوبى (المداخل الجنوبية للبحر الأحمر – دول حوض النيل) .

(2) تأمين المصـــالح المائية المصـــرية فى (الهضـــبة الإثيوبية – الهضـــبة الاستوائية) .

(3) تسويق الإنتاج الحربى المصرى بما يزيد من موارد الدخل القومى خاصة من العملات الحرة .

(4) دعم وتوثيق علاقات التعاون العسكرى مع الدول الأفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصــفة خاصــة لخدمة المصــالح القومية المصــرية (تحقيق الاستقرار بتلك الدول – المشاركة فى تنفيذ مشروعات خدمة وطنية بالتعاون مع أجهزة الدول الأخرى – منح تدريبية) .

(5) دعم الوجود المصرى على الساحة الأفريقية (خبراء – مستشارين) .

الأهـــداف الاجتماعية :تهدف فى مجملها لتحقيق التقارب بين الشعب المصرى والشـــعوب الأفريقية خاصـــة دول حوض النيل مع الســـعى لمنع / الحد من إنعكاسات التأثيرات السلبية للأحداث الجارية بأفريقيا على المجتمع المصرى – من خلال **الآتي**:[11]

(1) إظهار الوجه الحضارى والإنسانى المصرى .

(2) نشر الثقافة والفكر المصرى بدول حوض النيل .

(3) منع تسرب الأفكار والعقائد المتطرفة للمجتمع المصري.

الأهداف التي تحققت:

(1) تأمين قناة الســـويس كخط ملاحي رئيس، على اعتبار أنه حلقة الوصـــل بين البحرين الأحمر والمتوســـط، وأحد مصـــادر الدخل القومي المصـــري بالعملات الحرة ويجب العمل على زيادة هذا الدخل .

(2) تأمين خطوط الملاحة المصـــرية في البحر الأحمر بهدف زيادة حجم التبادل التجاري مع دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي .

(3) دعم التنمية الاجتماعية للســـاحل المصـــري المطل على البحر الأحمر بهدف دعم القدرات الدفاعية والأمنية للمنطقة .

(4) الاســتغلال الاقتصــادي للثروات العديدة الموجودة في قاع البحر الأحمر، وهذا الاســـتغلال إمّا أن يكون من داخل المياة المصـــرية، أيّ بواســـطة مصرفقط ، أو بالتعاون مع دول القرن الأفريقي والدول العربية المطلة على البحر الأحمر.[12]

(5) استغلال الثروة السمكية في المياه الدولية في البحر الأحمر، والمشاركة في استغلالها بالتعاون مع دول البحر الأحمر، باستخدام الخبرة المصرية في هذا المجال، مع إمكانية إقامة صناعات مشتركة مع تلك الدول في هذا المجال.

(6) تقديم التسهيلات الملاحية والمساعدات الأمنية للسفن المارة في البحر الأحمر.

(7) إقامة موانى جديدة ومناطق سكنية جديدة بهدف زيادة التنمية الاجتماعية.

(8) تطوير وتنمية شواطئ البحر الأحمر، إقامة صناعات في الجزر، بالإضافة إلى تنشيط السياحة وعمليات التنقيب عن البترول، واستغلال المناطق الغنية بالمعادن في قاع البحر الأحمر بهدف إيجاد فرص عمل ومجالات للاستثمار مع جذب المزيد من السكان إلى هذه الأماكن وبالتالي ستؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد .

(9) كسب التأييد والمساندة الأفريقية للمواقف المصرية تجاه القضايا المختلفة.

(10) المساهمة في معالجة قضايا القارة الأفريقية .

(11) خلق قناعة دولية بثقل تأثير الدور المصرى بدول حوض النيل .

(12) تأكيد الحقوق التاريخية المكتسبة فى مياه النيل والسعى لتنمية الموارد المائية فى إطار التعاون المشترك مع باقى دول الحوض لمواكبة التنمية المستقبلية .

والسـؤل المطروح الآن هل نشـعر حقا أننا نفقد هُويتنا في ظل التنازع؟ وما السبيل لإعادة صياغة علاقات دبلوماسية تعمل من أجل تنشيط المشتركات التاريخية والبشرية بين دول القارة السمراء في سبيل إحياء أشـكال من التعاون الحضـاري المشـترك والمثمر بين أمم تقوي فقط في حالات التجمع والتكتل لا في حالات التمزق والتباعد.

الهوامش

(1) يشير فتحي أبو عيانة في دراسته بعنوان **" العلاقات المصرية الأفريقية بين القطيعة والاستمرار"** أن "المتأمل في علاقات مصر بافريقيا جنوب الصحراء يدرك أنها تتأرجح صعودًا وهبوطًا " وهو ما تغيرت تلك السياسة بعد 25 يناير و30 يونيو 2013. انظر ذلك على الرابط التالي: http/ www. Ahram.org/ News R/ 241773.aspx.

(2) تزخر المكتبات المصرية وخاصة السياسية والعسكرية بدراسات نختص بالدائرة الأفريقية، وسياسات مصر في تلك القارة من منظور الأمن القومي المصري في مفهومه العسكري والتنموي الحديث.

وللاستزادة يمكن الرجوع إلى نماذج من تلك الدراسات في التالي: أحمد فؤاد رسلان، **"الأمن القومي المصري المعاصر"**، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب، 2005 . "التقرير الاستراتيجي السياسي والعسكري لدول منطقة الشرق الأوسط،"، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004. أحمد عبد الكريم ، **"تهديد منابع النيل وأثره علي اللأمن القومي المصري"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية ، 1995.

(3) " ما يزال التدخل الأجنبي مؤثر بشكل كبير في المنطقة (القرن الأفريقي) فهو المحرك الفعلي للأحداث، وأصبحت دول المنطقة مسرحًا للتنافس الدولي ، ورغم كثرة الدول المتواجدة علي الساحة إلا أن أبرزها وأكثرها فاعلية الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوربي وإيران واسرائيل." جاء ذلك في أطروحة الدكتوراة بعنوان: **" الاستراتيجية المصرية المقترحة لمواجهة تحديات وتهديدات البحر الأحمر والقرن الأفريقي في ظل المتغيرات المعاصرة وأثرها علي الأمن القومي المصري**، والتي حصل عليها الباحث صادق عبد الواحد من كلية الحرب، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، 2015، ص 63.

(4) لا شك أن هناك تحديات كبري تواجه منطقة القرن الأفريقي علي المستويين الداخلي والخارجي ، ويمكن أن نحيل القارئ إلى المصدر التالي: محمد عثمان أبو

بكر، **" التحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الأفريقي وتحديات القرن الحادي والعشرين"**، القاهرة معهد الدراسات الأفريقية، 1997.

(5) أسماء الحسينى ، **"العلاقات المصرية السودانية فى عالم متغير"** ، السياسة الدولية ، مطابع الأهرام ، العدد 178 ، المجلد 44 ، القاهرة ،أكتوبر 2009 م ، ص 206.

(6) محمد رضا فودة ، **"أثر أمن البحر الأحمر علي استراتيجية مصر العسكرية"** – الندوة الاستراتيجية التي عقدت بمركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، فبراير 1999 – ص 103 .

(7) محمد محمود إبراهيم ، **"النزاعات والصراعات في منطقة القرن الأفريقي واثرها علي الأمن القومي العربي والمصري "**، بحث زمالة كلية الدفاع الوطني الدورة 29 دفاع وطني عام 2000 .

(8) حول تاريخ العلاقات والحروب التي قامت بين مصر والحبشة (أثيوبيا حاليًا) وأسبابها والدول التي تحرضها علي معاداة مصر يمكن الاطلاع على المصدر التالي: إبراهيم يسري، **"النيل وسد النهضة رحلة عبر التاريخ والجغرافيا"** المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، جزء 2، فبراير 2016. نقلًا عن الشبكة العنكبوتية الرابط التالي: www.eipss-eg.org

(9) حول سد النهضة الأثيوبي الكبير انظر العرض الذي قدمه محمد رياض،**"مصر وسد النهضة الأثيوبي"** مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، العدد، 2003، نقلا عن الرابط التالي: www. Siyassa-org. eg / News content/ 3/110/7621

(10) الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، **أنشطة الصندوق بالدول أعضاء الكوميسا منذ نشأة الصندوق وحتى سبتمبر 2009**، وزارة الخارجية ، القاهرة ، عام 2009 م ، ص 25.

(11) **تعزيز التعاون العسكرى المصرى مع الدول الأفريقية** ، دراسة أمنية غير منشورة ، القاهرة ، ديسمبر 2009، ص 15.

(12) رجاء سليم، **النشاط الثقافى المصرى والغربى فى الدول الأفريقية** ، ضمن المشروع البحثى عن مصر عام 2020 م ، غير منشور، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، عام 2009 م ، ص 12 .

(13) في ظل المتغيرات الدولية وما طرأ علي النظام العالمي من مستجدات مستحدثة، ووفقا لما تواجهه مصر والمجتمعات العربية من تحديات كبري يظل التركيز على قوة الداخل والسياسات الرشيدة التي تتخذ الدبلوماسية في العلاقات الدولية وإحياء الروابط مع دول القارة الأفريقية هي من العوامل التي تسهم في تدعيم التعاون المصري اللأفريقي على المستوي الحضاري استغلالا للمشتركات الحضارية والبشرية والتاريخية بين مصر العربية الأفريقية ودول القارة الأفريقية. ولمزيد من التحليلات للعلاقات العربية الأفريقية في زمن التكتلات والتجمعات الاقتصادية يمكن االإحالة إلي المصدريين التاليين:

أحمد يوسف القرعي، **"مصر ومسؤولية الدعوة للقمة العربية الأفريقية"**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية ، العدد 144، 2001. وأيضًا: سامية بيبرس، **" نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي"** مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001.